

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1999/PC/3
23 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية
للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين،
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"
الدورة الثانية

١٥ - ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بدء الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ منهاج عمل بيجين

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١-١١	الخليفة والولاية
٤	١٢-٣٠	الأنشطة المتصلة بالاستعراض والتقييم الشاملين
٤	١٣-١٦	ألف - الأنشطة الإقليمية
٥	١٧-٢٣	باء - تقديم التقارير عن التنفيذ على الصعيد الوطني
٧	٢٤-٣٠	جيم - المصادر الأخرى للمعلومات والتحليل
٩	٣١-٣٧	ثالثا - النطاق المتوقع للاستعراض والتقييم الشاملين
٩	٣١	ألف - عرض عام للحالة الراهنة
٩	٣٢-٣٤	باء - التقدم المحرز في التنفيذ
١٠	٣٥-٣٧	جيم - الاستنتاجات

أولا - الخلفية والولاية

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦/١٩٩٦، برنامج عمل متعدد السنوات للجنة مركز المرأة، تضمن بندا بشأن إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ منهاج عمل بيجين^(١). وستتناول اللجنة هذا البند في دورتها الرابعة والأربعين، في عام ٢٠٠٠. وقد دعا المجلس أيضا إلى بدء الاستعراض والتقييم الشاملين في الدورة الثالثة والأربعين للجنة.

٢ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٠٠/٥٢، أن تجري في عام ٢٠٠٠ استعراضا عاما رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٢)، ومنهاج عمل بيجين، بعد انقضاء خمس سنوات على اعتماده والنظر في اتخاذ إجراءات ومبادرات أخرى. ومن ثم سيشكل الاستعراض والتقييم للذات ستجريهما اللجنة أحد المدخلات في الاستعراض العام الذي سيجري في عام ٢٠٠٠.

٣ - ويستهل هذا التقرير عملية الاستعراض والتقييم من جانب اللجنة بعرض إطار للاستعراض وتحديد مختلف مصادر المعلومات التي ستعتمد عليها الجمعية العامة في إعداد تقييم شامل للمنجزات التي تحققت والفجوات المتبقية في التنفيذ منذ عام ١٩٩٥.

٤ - وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٨٨، وضعت لجنة مركز المرأة نظاما شاملا للإبلاغ كل خمس سنوات من أجل استعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وأجري أول تلك الاستعراضات في عام ١٩٩٠، بعد مرور خمسة أعوام على اعتماد الاستراتيجيات وانتهاء عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥). ونتيجة لذلك الاستعراض، أكد كل من اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن زخم التنفيذ قد أبطأ بشكل جذري منذ اعتماد الاستراتيجيات التطلعية، وأشارا إلى أنه ما لم يتخذ إجراء عاجل ستعرض الاستراتيجيات التطلعية للخطر. وبينما لوحظ إحراز تقدم في تحقيق المساواة بحكم القانون، كان من الواضح ببطء التقدم في مجال المساواة الفعلية وإيلاء أولوية دنيا للنهوض بالمرأة في كثير من البلدان. ودعت اللجنة والمجلس إلى تحسين التقدم في التنفيذ، وأشارا إلى أن "التكلفة التي تتكبدها المجتمعات من جراء التقصير في تنفيذ الاستراتيجيات ستكون باهظة من حيث بطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوء استخدام الموارد البشرية، وانخفاض مستوى تقدم المجتمع في مجمله". (قرار المجلس ١٥/١٩٩٠، المرفق، الفقرة ٢). وطلبا إجراء استعراض ثان في عام ١٩٩٥.

٥ - وفصلت اللجنة في قرارها ٨/٣٦ الذي اتخذته عام ١٩٩٢، مقترحات لعقد مؤتمر عالمي في عام ١٩٩٥ من أجل النظر في سبل الإسراع بالعمل على تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية. وفي ذلك الصدد، قدمت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء، في عام ١٩٩٣ اقتراحات بشأن هيكل نموذجي لتقارير وطنية عن تنفيذ الاستراتيجيات يصلح لأن تتخذ أساسا للاستعراض والتقييم الثاني ويقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥. وتضمن الهيكل اقتراحات بشأن المؤشرات والبيانات في عدة مجالات رئيسية، من

شأنها أن تساعد في القيام بعملية الاستعراض والتقييم الثانية. وأعد ١٣٠ بلدا تقارير في هذا الصدد. واستند تقرير الأمين العام عن الاستعراض والتقييم إلى هذه التقارير الوطنية وإلى التحليل الإحصائي الذي أعد لاستكمال نشرة المرأة في العالم لعام ١٩٩٥، وكذلك إلى الاستعراضات الإقليمية والأعمال التحليلية المتعلقة بقضايا محددة، المصطلح بها في منظومة الأمم المتحدة ومن جانب المجتمع المدني.

٦ - وفي تقرير العرض العام، المعنون من نيروبي إلى بيجين، الذي استند إلى عملية الاستعراض والتقييم الثانية للاستراتيجيات التطلعية^(٣)، تمثلت الصورة التي عرضت قبل مؤتمر بيجين في التفاوض الحذر. وارتئي أن التحدي الباقي هو الاستفادة من الباعث على التغيير وتذليل العقبات الرئيسية القائمة أمام التقدم^(٤).

٧ - وأشار في تقرير العرض العام إلى أن البيئة العالمية المحيطة بتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية قد تغيرت بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٥. فقد انتهت الحرب الباردة وأصبح هناك اتجاه متزايد نحو الحكم الديمقراطي، وأخذ استخدام آليات السوق في توجيه الأنشطة الاقتصادية يتزايد، وكشف الترابط الاقتصادي العالمي عن مدى ضعف الدول المثقلة بالديون وقلل من قدرتها على التنافس بالنظر إلى مستويات التكنولوجيا المنخفضة لديها. وساعد التكيف الهيكلي في تحقيق استقرار الحالة المالية العالمية، ولكنه قلل من قدرة حكومات كثيرة على توفير الخدمات الأساسية. وأدت ثورة الاتصالات بالعالم إلى الانفتاح على وسائل أسرع لتبادل المعلومات وتقريب المسافات بين البلدان والثقافات^(٥).

٨ - وفي الوقت نفسه، أبرزت مؤتمرات عالمية أخرى - معنية بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسكان والتنمية الاجتماعية - الحاجة إلى نهج مستدامة للتنمية، وعالمية حقوق الإنسان الأساسية، وأهمية تركيز الاهتمام على المرأة من أجل تحقيق الأهداف الحاسمة في كل من مجال السكان والتنمية وإدارة الحكم الرشيد^(٥).

٩ - وشملت عملية الاستعراض والتقييم الثانية لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية ١١ مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين. وأضيف موضوع "الطفلات" أثناء العملية التحضيرية بوصفه المجال الثاني عشر الحاسم، نتيجة للأعمال التحضيرية الإقليمية والضغط من أجل التسليم بأنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا إذا كان الجيل القادم أيضاً موضوع اهتمام خاص.

١٠ - ولأغراض عملية الاستعراض والتقييم الثانية، وفرت منظومة الأمم المتحدة أيضاً معلومات عن تنفيذ المجتمع الدولي للاستراتيجيات التطلعية. وأعدت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (انظر E/1987/52) لتكون إطاراً لكفالة إدراج أنشطة تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية في خطط وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأساساً للإبلاغ عن تلك الأنشطة. وناقشت لجنة مركز المرأة هذه الخطة الدلالية في عام ١٩٨٧، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٨٦/١٩٨٧. ودعا المجلس في قراره ٥٩/١٩٨٨ إلى إعداد خطة ثانية

متوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، وأكد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكثر لنوع الجنس وتحليل التباينات بين الجنسين. ولاحظ المجلس أنه لا يمكن وضع الصيغة النهائية لمشروع الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ إلا بعد انتهاء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولذلك أعدت خطة منقحة على نطاق المنظومة في عام ١٩٩٦ (انظر قرار المجلس ٣٤/١٩٩٦). وأجري استعراض منتصف المدة للخطة في عام ١٩٩٨ من جانب لجنة مركز المرأة ولجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - وسيتم إعداد مشروع خطة على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لكي تستعرضه لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والأربعين. ولدى إعداد تلك الخطة ستقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمزيد من التدبر للتحديات والعقبات المصادفة في محاولة تنفيذ منهاج العمل وستقترح الخطوات التالية التي تتخذ والنهج الجديدة التي تتبع، اعتمادا على الدروس المستفادة. وستشكل هذه التنكرات مدخلا هاما في إعداد الاستعراض والتقييم الشاملين.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بالاستعراض والتقييم الشاملين

١٢ - توجد بالإضافة إلى إعداد الخطة القادمة على نطاق المنظومة عدة أنشطة جاري القيام بها أو مخطط لها من شأنها أن تسهم بالمعلومات المفيدة والتحليل في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج العمل. وهذه الأنشطة تشمل الأنشطة الإقليمية، والإبلاغ على الصعيد الوطني، وإعداد التقارير والاستعراضات المختلفة الأخرى، بما في ذلك التقارير المتصلة بالاستعراضات التي تجري كل خمس سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخرى المعقودة منذ عام ١٩٩٠.

ألف - الأنشطة الإقليمية

١٣ - يرد في تقرير الأمين العام المقدمين إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين والثالثة والخمسين (A/52/789 وA/53/308) سرد لخطة الأنشطة الإقليمية المتصلة بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات. وقد وردت منذ تقديم التقرير الأخير معلومات مستكملة. فمثلا عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مؤتمر المتابعة الثاني لمؤتمر بيجين، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في بيروت في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكان هذا اجتماعا تحضيريا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد عام ٢٠٠٠. كما ستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مؤتمرا عربيا في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حول المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

١٤ - وستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا حكوميا دوليا رفيع المستوى في بانكوك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واستضافت اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الدورة السابعة للمؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في سنتياغو، شيلي، واعتمدت توافق آراء سنتياغو (انظر A/53/87). وستعقد تلك اللجنة الدورة الثامنة للمؤتمر الإقليمي في عام ٢٠٠٠، كما أصدرت تلك اللجنة عدة دراسات ضمن سلسلة المرأة والتنمية، بما في ذلك دراسة عن التقدم المحرز في التشريع منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (LC/L.1126).

١٥ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمرا دوليا حول موضوع "المرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية: استثمار مستقبلا"، وستسهم نتائجها في الاستعراض والتقييم وكذلك في تحديد الإجراءات والمبادرات المقبلة. وأصدر المركز الأفريقي للمرأة التابع للجنة سلسلة من المعلومات الأساسية القطرية من المنظور المتعلق بنوع الجنس. وهذه المعلومات الأساسية القطرية متاحة على الإنترنت تحت رمز www.un.org/womenwatch.

١٦ - وتعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاورات على المستوى الحكومي الدولي من أجل تقرير عقد اجتماع للخبراء يقوم باستعراض السياسات المتبعة في بلدان اللجنة من حيث صلتها بتحقيق المساواة بين الجنسين وحالة المرأة في الميدان الاقتصادي. وستناقش الأعمال التحضيرية لاستعراض منهاج العمل في الاجتماع التنسيقي الإقليمي الذي يعقد سنويا والذي نشأ كمتابعة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٨ بشأن استعراض المجلس للجان الإقليمية. وسيأس الاجتماع نائبة الأمين العام.

باء - تقديم التقارير عن التنفيذ على الصعيد الوطني

١ - خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية

١٧ - طلب في منهاج العمل إلى الحكومات أن تعد استراتيجيات أو خطط عمل وطنية، ويفضل أن يكون ذلك قبل نهاية عام ١٩٩٥ (الفقرة ٢٩٧)، بالتشاور مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات "شاملة وأن تحوي أهدافا محددة زمنيا ومقاييس للرصد، كما تشمل مقترحات لتخصيص أو إعادة تخصيص موارد التنفيذ". ودعت الأمانة العامة الدول الأعضاء في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى تقديم خطط عملها أو استراتيجياتها الوطنية، وأعدت تقريرا تجميعيا عن خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية التي وردت حتى نهاية عام ١٩٩٧ (E/CN.6/1998/6). وقدم التقرير إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والأربعين، في عام ١٩٩٨. ويرد استكمال للتقرير في الإضافة لتقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر بيجين (E/CN.6/1999/2/Add.1)، المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية. ويستند الاستكمال إلى ٢٠ خطة واستراتيجية إضافية وردت منذ إعداد التقرير الأولي. ويوفر التقرير التجميعي والاستكمال معا صورة قيمة للجهود الجارية في البلدان المقدمة للتقارير من أجل تنفيذ برنامج العمل، والتي قد تصلح من ثم كأساس للاستعراض والتقييم.

١٨ - ويقوم عدد متزايد من الحكومات بإعداد تقارير عن تنفيذ و/أو تقييم خطط عملها الوطنية بعد مؤتمر بيجين. وتوفر هذه المعلومات مدخلا حاسما في عملية الاستعراض.

٢ - الاستبيان الموجه إلى الحكومات

١٩ - ستقدم الدول الأعضاء المعلومات الأساسية عن التنفيذ على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، وعملا بقرار الجمعية العامة ١٠٠/٥٢، أعدت شعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة، بعد تشاور مع اللجان الإقليمية، استبيانا موجها إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج العمل. وقد أرسل الاستبيان إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتضمن أسئلة لاستخلاص معلومات نوعية في المقام الأول عن تنفيذ منهاج العمل. وصمم الاستبيان بحيث يصلح كدليل تسترشد به الدول الأعضاء في تقديم تقاريرها عن التنفيذ. وتشجع جميع الدول على الرد على الاستبيان من أجل كفالة عرض قاعدة ممكنة من المعلومات الأساسية، لتقييم التقدم المحرز على نطاق العالم. وتشجع الحكومات التي صاغت خطط عمل وطنية على استخدام تلك الخطط كأساس للإبلاغ عن التقدم المحرز. وتدعى جميع الحكومات الأخرى إلى الاستناد إلى أية خطط أو استراتيجيات أخرى موضوعة بوصفها خط الأساس. والموعد النهائي لتقديم الردود على الاستبيان المتعلق بالاستعراض والتقييم هو ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وسترسل إلى الدول في أوائل عام ١٩٩٩ مذكرة متابعة مشفوعة بطلب اسم مسؤولة أو مسؤول عن التنسيق في كل بلد يمكن لشعبة النهوض بالمرأة أن تتراسل معهم بشأن الردود.

٢٠ - ويطلب استبيان الاستعراض والتقييم الذي أرسل إلى الحكومات معلومات عن تنفيذ منهاج العمل في كل من مجالات الاهتمام الاثني عشر الحاسمة. وبينما يلتبس الاستبيان معلومات نوعية عموما عن التنفيذ، قد ترغب الحكومات في تقديم أية إحصاءات حديثة ذات صلة موزعة حسب نوع الجنس والسن ربما لا تكون أتاحت بعد للأمم المتحدة، وأن تفيد عن أية مؤشرات مستخدمة على المستوى الوطني لرصد الأنشطة المضطلع بها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٢١ - وينقسم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء. ويطلب الجزء الأول عرضا عاما تحليليا موجزا (٣-٦ صفحات) للاتجاهات والتجارب في مجال التنفيذ في البلد الذي أرسل الرد. وينبغي أن يبرز هذا العرض العام أهم المنجزات التي تحققت والعقبات التي صودفت منذ اعتماد منهاج العمل. وينصب الجزء الثاني على التنفيذ الشامل فيما يتعلق بخطة العمل أو الاستراتيجية الوطنية بصفة خاصة، وعلى تخصيص الموارد وعلى الترتيبات المؤسسية.

٢٢ - ويركز الجزء الثالث الاهتمام بصفة خاصة على التنفيذ في مجالات الاهتمام الاثني عشر الحاسمة وينبغي أن يتضمن سردا للسياسات والبرامج والمشاريع المبتكرة أو الممارسات الجيدة التي اضطلع بها. وينبغي، حيثما تكون هناك أهداف محددة، الإبلاغ عن التقدم المحرز تجاه بلوغ هذه الأهداف. كما دعيت الحكومات إلى تقديم معلومات عن الإجراءات والمبادرات التي تنوي اتخاذها في المستقبل، مع بيان

الالتزامات الجديدة التي أقدمت عليها ورؤيتها بالنسبة لتحقيق النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين.

٣ - المرأة في العالم عام ٢٠٠٠

٢٣ - استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٣١/٥٢ و ١٢٠/٥٣، سيجري إعداد طبعة ثالثة من نشرة المرأة في العالم، بتمويل من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. وسيتضمن التقرير استكمالاً للبيانات والمعلومات المقدمة في عام ١٩٩٥، وبهذا يوفر بيانات قيّمة عن حالة المرأة في العالم وتحليل قيم لها.

جيم - المصادر الأخرى للمعلومات والتحليل

١ - الأعمال التحضيرية لاستعراضات الخمس سنوات للمؤتمرات الأخرى

(أ) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٢٤ - من أجل استعراض التقدم المحرز بصدد استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أعدت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية بالأمانة العامة إطاراً لتلقي المعلومات القطرية عن التنفيذ، يتضمن، في جملة أمور، طلباً موجهاً إلى الحكومات للحصول على معلومات بشأن التقدم المحرز صوب إدراج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وهذا بمثابة متابعة لأحد التزامات مؤتمر القمة العشرة، ألا وهو الالتزام بتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة^(٧). والموعد النهائي لتلقي الأمانة العامة للردود هو ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وستستخدم هذه المعلومات كذلك لغرض استعراض منهاج العمل. وعلاوة على ذلك تجري، للتحضير لاستعراض مؤتمر القمة، دراسات حول مجموعة متنوعة من المواضيع - مثل، تعليم البنات، والعمل مقابل أجر وبلا أجر، وإتاحة حصول السكان الذين يفتقرون إلى الخدمات الكافية على الخدمات الاجتماعية. كما يجري التخطيط في شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية للطبعة القادمة من تقرير الحالة الاجتماعية في العالم، التي ستصدر في عام ٢٠٠٠. وسيكون الموضوع المقترح للتقرير هو "الإنصاف". وستؤخذ هذه الدراسات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية في الاعتبار لدى إعداد استعراض وتقييم منهاج العمل مثلما ستؤخذ في الاعتبار المعلومات المجمع لغرض استعراض الخمس سنوات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(ب) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٢٥ - تضمن التحضير لاستعراض الخمس سنوات لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٧)، عقد اجتماعات مائدة مستديرة واجتماعات فنية حول قضايا من قبيل الصحة الجنسية والإيجابية للمراهقين؛

والشراكات مع المجتمع المدني؛ والحقوق الإيجابية وبرامج الصحة الإيجابية، بما في ذلك تمكين المرأة وإشراك الرجل، وحقوق الإنسان؛ والهجرة الدولية والتنمية؛ والسكان والصلات بالاقتصاد الكلي، وشيوخة السكان. وجاري جمع البيانات والمعلومات الأخرى من خلال استقصاء الأمم المتحدة الثامن بين الحكومات بشأن السكان والتنمية باعتباره أحد المدخلات في الاستعراض والتقييم الذي يجري كل خمس سنوات لبرنامج العمل؛ واستقصاء صندوق الأمم المتحدة للسكان للتجارب على الصعيد القطري منذ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستقصاء تدفق الموارد؛ والاستقصاءات الميدانية التي تجريها اللجان الإقليمية؛ وإعداد التقارير الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك تعتمد شعبة السكان بالأمانة العامة إصدار تقرير في عام ٢٠٠٠ عن موضوع "السكان وقضايا الجنسين والتنمية".

٢ - تقارير أخرى ذات صلة

٢٦ - ستكون عدة تقارير عن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين تصدر خلال عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠ مفيدة أيضا للاستعراض الشامل لمنهاج العمل الذي سيجري في عام ٢٠٠٠. وتقوم شعبة النهوض بالمرأة حاليا بإعداد الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٩، بالتعاون مع جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيصدر التقرير كاملا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، ولكن تتضمن الوثيقة E/CN.6/1999/CRP.3 موجزا تنفيذيا معروضا على اللجنة في دورتها الحالية. وينصب اهتمام الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٩ على العولمة ودور المرأة في عالم العمل. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٥٢ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى توفير معلومات عن تنفيذ منهاج العمل استنادا إلى استعراضها للتقارير المقدمة من الدول الأطراف منذ مؤتمر بيجين. وسيكون هذا الإسهام من تلك اللجنة معروضا على لجنة مركز المرأة في دورتها الحالية في الوثيقة E/CN.6/1999/PC/4.

٢٧ - وستدمج أيضا في عملية الاستعراض المعلومات المقدمة من هيئات رصد المعاهدات عن الجهود التي بذلتها، في نطاق ولاياتها، لمراعاة منظور الجنس في أوجه نشاطها الرئيسية. وفي هذا الصدد، عرضت على اللجنة الدراسة المتعلقة بإدماج منظور نوع الجنس في أعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان (HRI/MC/1998/6) التي أعدها شعبة النهوض بالمرأة للاجتماع العاشر لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٢٨ - ويقوم البنك الدولي بإعداد تقرير استعراضي للسياسة المتعلقة بقضايا الجنسين، سيصدر في عام ٢٠٠٠. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم حلقة عمل بعنوان "المرأة والمشاركة السياسية: التحديات في القرن الحادي والعشرين"، من المقرر أن تُعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٩٩. ويعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقريرا عن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ينتظر أن يكون متاحا في منتصف عام ١٩٩٩.

٢٩ - وجاري اتخاذ عدة مبادرات في مجتمع المنظمات غير الحكومية، من شأنها أن تسهم في عملية الاستعراض والتقييم. فمثلا تعتزم منظمة "المساواة الآن" إجراء دراسة استقصائية لمدى مراعاة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحقوق الإنسانية للمرأة للفوارق بين الجنسين. وأرسل الاتحاد البرلماني الدولي إلى جميع البرلمانيين الوطنيين استبياناً أعد بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة، طالبا منهم معلومات عن التجربة السياسية للمرأة وإسهامها في العملية الديمقراطية. وبناء على اتفاق مسبق، ستتاح نتائج هذا الاستبيان لشعبة النهوض بالمرأة.

٣ - الحوارات الالكترونية بشأن مشروع رصد حالة المرأة

٣٠ - ستجري سلسلة من الحوارات الالكترونية ضمن مشروع رصد حالة المرأة (Womenwatch) على شبكة الانترنت حول مجالات الاهتمام الحاسمة. وسيتم من خلالها تبادل الآراء والاقتراحات بشأن تنفيذ منهاج العمل. وستقوم الأمانة العامة بإعداد ملخصات لهذه المناقشات وتوفرها للجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والأربعين في شكل ورقات غرفة اجتماع. وقد أجري حوار إرشادي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن المرأة والصحة، واستهلكت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حلقة عمل على الانترنت حول العنف ضد المرأة. وتوحي النتائج الأولية بأن هذه الحوارات توفر فرصة جيدة لمشاركة ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين من جميع المناطق الجغرافية.

ثالثا - النطاق المتوقع للاستعراض والتقييم الشاملين

ألف - عرض عام للحالة الراهنة

٣١ - يستمد من المصادر والأنشطة الموجزة أعلاه، أن الاستعراض والتقييم الشاملين سيوفران معلومات عن الاتجاهات في مجالي النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في عقد التسعينات والآثار المترتبة على هذه الاتجاهات بالنسبة لتحقيق غايات وأهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ومنهاج عمل بيجين، وتحليلاً لها. وستدرس التطورات الجديدة على الصعيد الدولي التي تؤثر على التنفيذ، مثل العولمة، وعدم الأمان البشري (سواء الاقتصادي أو الشخصي)، وتغير دور الدولة.

باء - التقدم المحرز في التنفيذ

٣٢ - سيُعنى الجزء الثاني من تقرير الاستعراض والتقييم عموماً بتقييم المنجزات الرئيسية التي تحققت والتطورات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والوطني بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمجالات الاهتمام الاثني عشر الحاسمة الواردة في منهاج العمل. وسيتم تحليل العوامل التي تحول دون إحراز التقدم أو تعوقه. وستبحث الأولوية المعطاة لوضع وتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وستدرس السبل التي يكفل بها على الصعيد الوطني تهيئة بيئة تمكن من تحقيق المساواة بين

الجنسين - على سبيل المثال من خلال دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وتعزيز الإطار القانوني لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة، واستخدام تدابير مؤقتة خاصة أو تدابير العمل الإيجابي، والدعوة، وإيجاد الإرادة السياسية اللازمة. وسيبحث الجزء الثاني من التقرير أيضا كيفية تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والاجراءات في مجالات الاهتمام الحاسمة على الصعيد القطري، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات وإدماج قضايا الجنسين في الأنشطة التنفيذية. وسينظر في الاهتمام المولى لقضايا الجنسين في الميزانيات الوطنية وتخصيص الموارد حسب القطاعات، استنادا إلى المعلومات الواردة ردا على استبيان متابعة مؤتمر بيجين. وسيدرس أيضا التقدم المحرز في إنشاء هياكل وآليات لإضفاء الطابع المؤسسي على متابعة منهاج العمل مع تشديد خاص على المساواة.

٣٣ - وفيما يتصل بكل من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج العمل، سيبرز الاستعراض والتقييم الممارسات الجيدة المستخدمة للتغلب على العقبات القائمة أمام النهوض بالمرأة وتمتعها بحقوق الإنسان، وسيبرز النهج والسياسات والبرامج والمشاريع الجديدة والمبتكرة من أجل تقديم أمثلة للنهج المتبعة في التنفيذ. أما المجالات التي وضعت لها أهداف أو نماذج قياسية فسيجري تقييم لها من حيث صلتها بالأهداف الواردة في منهاج العمل من ناحية، ومن حيث مدى تنفيذ الأهداف في الفترة الزمنية التي قيد الاستعراض، من ناحية أخرى.

٣٤ - وستناقش العقبات والمعوقات التي صودفت في تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية في مجالات الاهتمام الحاسمة، وتسرد الدروس المستفادة، استنادا إلى تجارب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاعات الأخرى. وستبحث أمثلة لآليات المساواة والتجارب المتحصلة من استخدامها. وستناقش الموارد البشرية والمالية والنماذج القياسية لتقييم التقدم المحرز، لكي تتخذ كأساس للإجراءات والمبادرات المقبلة.

جيم - الاستنتاجات

٣٥ - من المتوقع الحصول على معلومات بشأن الالتزامات الجديدة المحددة والاجراءات والمبادرات الأخرى المتخذة على الصعيد الوطني، وذلك في المقام الأول ردا على الاستبيان المذكور أعلاه. ومن المتوقع أيضا أن تظهر من خلال العملية التحضيرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، القضايا التي بحاجة إلى مزيد من الاهتمام ومن اجراءات المتابعة. وستجري معالجة إضافية لهذه القضايا في التقارير المطلوبة من الأمين العام بشأن الإجراءات والمبادرات الأخرى التي ستتخذ في عام ٢٠٠٠.

٣٦ - وتتطلب الولايات المتعلقة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد عام ٢٠٠٠ إعداد توقعات لما بعد عام ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٢). ويقترح التقرير بشأن الاجراءات والمبادرات الأخرى (E/CN.6/1999/PC/2) المعروف على اللجنة في دورتها الحالية حسبما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٥٢ و ١٢٠/٥٣، أربعة مجالات مواضيعية رئيسية شاملة تتطلب اهتماما أكثر من جانب المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني في الألفية الجديدة إذا ما أريد لمنهاج العمل أن ينفذ تنفيذا تاما. كما

يحدد إطاراً لتقييم مدى ما لقيته الدعوة والاجراءات والمساءلة في مجال تنفيذ منهاج العمل من دعم، ويقدم أمثلة من مجالات الاهتمام الحاسمة لسبل تحقيق هذه الحتميات التي تتجاوز نطاق منهاج العمل. ويوفر الإطار دليلاً تسترشد به الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في تحديد الاجراءات والمبادرات الأخرى التي ما زال يتعين اتخاذها من أجل تحقيق التغييرات الأساسية المنهجية والسلوكية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين فضلاً عن مواصلة تقديم الحماية والدعم، في الأجل القصير، للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن لمختلف أشكال التمييز وانتهاك حقوقهن الإنسانية.

٣٧ - وقد ترغب اللجنة عند اقتراحها اجراءات ومبادرات أخرى، في أن تضع في اعتبارها أن منهاج العمل مؤسس على إطار من حقوق الإنسان يؤكد حقوق الإنسان للنساء والبنات؛ وعلى نهج مرحلي إزاء تحديد احتياجات النساء والبنات؛ ونهج متصل بإدماج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية؛ وشراكة بين الرجل والمرأة، والحكومات والمجتمع المدني والمانحين والمتلقين.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية، والسلام، نيروبي، كينيا، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٣) من نيروبي إلى بيجين - الاستعراض والتقييم الثاني لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة: تقرير الأمين العام (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.5).

(٤) المرجع نفسه، الصفحة vii.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان x-ix.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الأول، الالتزام ٥.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق.
